|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** |  |
| **الاجتماع الأول - جنيف، 17-16 سبتمبر 2019** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-1/2-A** |
| **22 أغسطس 2019** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| النمسا والجمهورية التشيكية وإستونيا ولاتفيا وهولندا  ورومانيا والسويد والمملكة المتحدة | |
| استعراض لوائح الاتصالات الدولية | |

1 ترحب النمسا والجمهورية التشيكية وإستونيا ولاتفيا وهولندا ورومانيا والسويد والمملكة المتحدة بالفرصة المتاحة لتقديم مساهمة إلى الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (ITR) وتتطلع قدماً إلى عمل الفريق خلال السنوات القادمة. ويسعدنا أيضاً أن الفريق سيصدر تقريراً يعبر عن جميع وجهات النظر بطريقة واقعية ومتوازنة. وسيكون هذا الأمر مهماً للسماح للمجلس، ثم لمؤتمر المندوبين المفوضين، بفهم القضايا ذات الصلة ومجالات الاتفاق والاختلاف في الرأي.

2 ونأمل أن تركز مناقشاتنا على أدلة من "العالم الحقيقي" مستمدة من أمثلة عملية. ومن الأرجح أن نتوصل إلى توافق في الآراء إن أمكننا التوصل إلى فهم مشترك أفضل لما إذا كانت لوائح الاتصالات الدولية تُستخدم اليوم ولكيفية استخدامها. ويسرنا أن تركز اختصاصات الفريق على قابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية وعلى تفحص ما إذا كانت الأحكام التي ترقى إلى مستوى معاهدة لا تزال تتمتع بالمرونة الكافية لاستيعاب الاتجاهات الجديدة في الاتصالات.

3 ونود أن نشكر كل من ساهم في العمل السابق لفريق الخبراء. إذ وردت 41 مساهمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات من جميع مناطق الاتحاد وقضى الفريق ما مجموعه عشرة أيام في نقاش وتدبر التفاصيل. ونذكر هنا عدداً من النتائج المهمة التي تمخض عنها هذا العمل:

• لم يعثر الفريق على أي أمثلة لمشكلات أو صعوبات "في العالم الحقيقي" نشأت عن الاختلافات بين نصي عامي 2012 و1988؛

• ووجد الفريق تعذر قيام تعارض بين نصي عامي 2012 و1988 لأن اتفاقية فيينا ستوضح دائماً الأحكام السارية؛

• وسمع الفريق أن نسبة كبيرة جداً من المشغلين لم تعد تستخدم لوائح الاتصالات الدولية وأنها تعتمد بدلاً من ذلك على ترتيبات تجارية.

ولقد مر أقل من عام منذ أن نظر مؤتمر المندوبين المفوضين في تقرير فريق الخبراء. ومن المهم للفريق الحالي أن يراعي هذه الحقائق القائمة تماماً وأن يدرس ما إذا كانت أي تغييرات حقيقية طرأت منذ عام 2018.

4 ونأمل أن يؤدي عمل فريق الخبراء إلى الخروج بتفاهم وتوافق، وأن لا يكتفي الأعضاء باستعراض أحكام لوائح الاتصالات الدولية بل أن يُحضروا أيضاً تجاربهم في كيفية تعزيز التنمية المستدامة. وستكون هذه التجارب ضرورية لإجراء مناقشة مستنيرة بشأن ما إذا كانت الأحكام التي ترقى إلى مستوى معاهدة تقدم المرونة والفعالية المطلوبة في البيئة الحديثة.

5 ولم يثر المشغلون لدينا أي شواغل أو أوجه عدم اليقين جراء الوضع الراهن وليس لنا عِلم بأي شواغل بشأن قضايا محتملة في المستقبل. ولاحظنا في الواقع استمرار تطور خدمات الاتصالات منذ عام 2012، وأن وجود مجموعتين من لوائح الاتصالات الدولية لا يبدو معرقلاً لهذا التطور بأي شكل من الأشكال.

6 وعلى الرغم من إحراز التقدم، لا زالت البلدان النامية بوجه خاص تواجه تحديات كبيرة من حيث الاستثمار والقدرة على تحمل التكاليف وبناء القدرات. ونحن بحاجة إلى مواصلة إحراز التقدم في هذه المجالات من أجل سد الفجوة الرقمية. ولسنا مقتنعين بأن أحكاماً جديدة على مستوى معاهدة ستساعد أي بلد في بناء بيئة مؤاتية لجذب الاستثمارات. وثمة خطر في أن قضاء وقت ثمين في التفاوض بين الحكومات بشأن معاهدة جديدة لن يؤدي إلا إلى أخذ موارد وجهود من حصة العمل العاجل اللازم لتطوير القدرات والبنية التحتية والتوصيلية الميسورة التكلفة.

7 ونحتاج أيضاً إلى مراعاة الاختلافات الواسعة في الرأي القائمة بشأن قيمة عقد مؤتمر عالمي آخر للاتصالات الدولية (WCIT). ونحن لم نوقّع لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 ولا ننوي القيام بذلك. ونظل موقعين على لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 إلى جانب العديد من البلدان الأخرى. وما زلنا نرى أن عقد مؤتمر عالمي آخر للاتصالات الدولية من شأنه أن يبعث على قدر كبير من عدم يقين لسنوات عديدة، الأمر الذي قد يعوق الاستثمارات التي نحتاج جميعاً إلى رؤيتها. وليس من الواضح أن مجموعة ثالثة من لوائح الاتصالات الدولية ستحظى بالاتفاق على أساس توافق الآراء مما يمكن أن يعرض للخطر السمعة الطيبة للاتحاد.

الخلاصة

8 وخلاصة القول:

• إننا نتطلع قدماً إلى عمل فريق الخبراء الذي ينبغي أن يكون قائماً على الأدلة وأن يأخذ العمل السابق في الاعتبار؛

• ونرحب بأن تقريرنا سيعبر عن وجهات النظر جميعها؛

• ولا نرى أي صعوبات ناجمة عن وجود مجموعتين من لوائح الاتصالات الدولية، وفي الواقع، فقد استمر تطور الاستثمار في خدمات الاتصالات والنفاذ إليها؛

• ونشير إلى اختلافات الرأي القائمة فيما يتعلق بمؤتمر عالمي آخر للاتصالات الدولية، والتي نعتقد أن من شأنها أن تقوض الجهود المبذولة لبناء القدرات وأن تضر ربما بحسن سمعة الاتحاد.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_